

مشرعون أمريكيون يبعثون برسالة إلى بن سلمان بشأن المعتقلين في السعودية



www.alhramain.com

بعث مشرعون أمريكيون، الإثنين، برسالة إلى ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، يطالبون فيها بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في بلاده، ومن فيهم أولئك الذين اعتقلوا بسبب تغريداً لهم على تويتر.

وأتهم المشرعون بن سلمان بانتهاك حقوق المواطنين السعوديين وتقويض الحرية السياسية، واصفين الاعتقالات في السعودية بأنها "ملاحقات بربرية"، حسبما أورد تقرير نشره موقع "ذا هيل"، القريب من الكونгрس، وترجمه "ال الخليج الجديد".

الرسالة، التي صاغها النائب، جيمي راسكين، ووقعها 21 نائباً ديمقراطياً ونائباً جمهورياً واحداً، جاءت بعد عدة أيام من ورود أنباء عن الإفراج عن المواطن السعودي الأمريكي، سعد إبراهيم الماضي، من السجن في السعودية بعد سجنه لأكثر من عام بسبب تغريدات انتقدت بن سلمان.

ومع ذلك، فقد ظل الماضي ممنوع من السفر، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المملكة سترفع الحظر وتسمح له بالعودة إلى فلوريدا أم لا.

وأعرب المشرعون الأمريكيون، في رسالتهم، عن ارتياحهم لإطلاق سراح الماضي، لكنهم طالبوا بن سلمان

أيضاً برفع حظر السفر والسماح له بالعودة إلى الولايات المتحدة.

ونقلت الرسالة عن منظمة العفو الدولية أن 15 شخصاً حُكم عليهم بالسجن في السعودية بتهم تتعلق بالتعبير عن آراء ناقدة عبر الإنترنت عام 2022.

واعتباراً من فبراير/شباط 2023، سجلت المنظمة حالات لـ 67 شخصاً تم مقاضاتهم بسبب ممارساتهم حرية التعبير، بحسب الرسالة.

وطالب المشرعون بن سلمان بالإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي، وأشاروا إلى أن حبس الأشخاص بسبب تعبيتهم ، بما في ذلك انتقاد زعيمهم، يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرية التعبير. وجاء في الرسالة: "لا ينبغي لأي إنسان أن يقضي ولو يوم خلف القضبان لأنه أثار استياء حاكم".

وأضافوا: "لشعب المملكة العربية السعودية الحق في أفكارهم الخاصة والتعبير عن أنفسهم دون قيام علماء الدولة بإلقاءهم في السجن".

وسلطت الرسالة الضوء على 3 حالات لاحتجاز لأفراد في السعودية بسبب تغريدات أقلقت السلطات، بينها: سلمى الشهاب، طالبة الدكتوراه في جامعة ليدز بالمملكة المتحدة، التي حُكم عليها بالسجن لمدة 34 عاماً في أغسطس/آب الماضي "لاستخدامها توينتر لمشاركة منشورات لمنتقدي النظام السعودي على الإنترنت" ، وهو الحكم الذي تم تخفيفه، في الاستئناف، بشكل طفيف عام 2023، عبر إقرار الحكم بسجنتها 27 عاماً.

واستشهد المشرعون بمؤسسة فريديوم هاوس، التي قالت إن سلمى كانت محتجزة على ذمة المحاكمة لمدة 285 يوماً، منها 13 على الأقل في الحبس الانفرادي، ولم يُسمح لها بمقابلة محام خلال تلك الفترة.

وفي نفس اليوم الذي حُكم فيه على سلمى بالسجن، وفقاً للمشرعين، تم رفع عقوبة، نورا القحطاني، وهي أم لـ 5 أطفال تبلغ من العمر 50 عاماً، من السجن 13 عاماً إلى 45 عاماً، وهي وهي مدة الحبس الأطول على الإطلاق بسبب التعبير عن الرأي عبر الإنترنت.

كان حساب نورا على توينتر متبعاً من 650 شخصاً فقط، لكنها اتهمت مع ذلك بـ "استخدام الإنترنت لتمزيق النسيج الاجتماعي" و"انتهاك النظام العام باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي" ، وذلك في ظل قوانين

السعوية الفاضحة والفضفاضة في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية، بحسب نص رسالة المشرعين الأمريكيين.

أما الحالة الثالثة فهي: مهدية المرزوقي، وهي ممرضة تونسية تبلغ من العمر 51 عاماً ومقيمة في السعودية، وحكم عليها بالسجن 15 عاماً في سبتمبر/أيلول بعد أن نشرت تغريدات علقت فيها على الأحداث في تونس.

كانت عقوبتها في البداية هي السجن 3 سنوات، لكن المحكمة الجزائية المتخصصة رفعت العقوبة بمقدار 5 أضعاف.

وقال المشرعون الأمريكيون إن "من غير الواضح بالضبط" كيف تمكنت الحكومة السعودية من تحديد واعتقال "جريمي الفكر" الخطرين على الإنترنت، لكنهم أشاروا إلى أن "محاكمتهم تنزام مع ما تم الكشف عنه من اختراق السلطات السعودية لموقع توينتر".

واستشهد المشرعون بأحمد أبو عمرو، موظف توينتر السابق، الذي أدين بالتجسس لصالح السعودية في أغسطس/آب الماضي.

ومن بين الموقعين على الرسالة، النواب: أندريه كارسون، وشيلا تشيرفيلوس ماكورميك، وياسمين كروكيت، وما دلين دين، وسيلفيا غارسيا، ودانيل جولدمان، وجاري هوفرمان، ورو خانا، وباربرا لي، ونا نسي ميس، وبيري ماكولوم، وجيم ماكفيرن، ومارك بوكان، وكاتي بورتر.